منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

٢٠١٥-٢٠١٦

حالة أسواق السلع الزراعية في سطور

التجارة والأمن الغذائي: تحقيق توازن أفضل بين الأولويات الوطنية والصالح العام

مقدمة

تستقطب العلاقة القائمة بين التجارة والأمن الغذائي اهتماما متزايدا في ما يتعلق بكل من خطة التجارة وخطة التنمية. وفي حين يشكل القضاء على الجوع في العالم بحلول عام ٢٠٣٠ هدفا رئيسيا لخطة التنمية المستدامة الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥، فإن التجارة تعتبر إحدى الوسائل لتحقيق هذا الهدف.

ومع استمرار أنماط الاستهلاك والإنتاج في التطور، من المتوقع أن تستمر التجارة العالمية في المنتجات الزراعية في التزايد على مدى العقود المقبلة. وستؤثر التجارة بشكل متزايد في مدى الأمن الغذائي وطبيعته في مختلف أقاليم العالم. لهذا، فإن التحدي الماثل يكمن في كيفية ضمان أن توسع التجارة في المنتجات الزراعية يعمل لصالح القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وليس ضده. وقد كان هذا التحدي في طليعة جهود الحكومات وهي تكافح من أجل التفاوض بشأن إدخال تغييرات على الاتفاقات العالمية الحالية المتعلقة بالتجارة في المنتجات الزراعية اللازمة لضمان أن التجارة تسفر عن تعزيز الأمن الغذائي.

وكانت الروابط القائمة بين التجارة والأمن الغذائي محط نقاشات مكثفة على الصعيدين الوطني والعالمي، وباتت محورية بالنسبة إلى العديد من المناقشات والمفاوضات المتعلقة بالتجارة. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي يتخلل هذه المناقشات في التوافق بين التدابير الهادفة إلى معالجة الشواغل الوطنية الخاصة بالأمن الغذائي من جهة، وآثارها المترتبة على الأمن الغذائي للشركاء التجاريين من جهة أخرى. ويهدف تقرير حالة أسواق السلع الزراعية ٢٠١٥ إلى الحد من الاستقطاب الحالي لوجهات النظر بشأن آثار التجارة في المنتجات الزراعية على الأمن الغذائي، وكيفية حوكمة التجارة في المنتجات الزراعية، لكفالة أن زيادة الانفتاح التجاري يعود بالنفع على جميع البلدان. ويسعى التقرير، من خلال تقديم الأدلة والوضوح بخصوص مجموعة من المواضيع، إلى المساهمة في مناقشة أكثر استنارة عن الخيارات السياساتية وتحديد التحسينات اللازمة في العمليات السياساتية التي تتم فيها هذه الخيارات.

منظمة الأغذية والزراعة/سايلو ديالو

سوق محلية في غامبيا، جزء من مشروع منظمة الأغذية والزراعة الرامي إلى تحسين سبل المعيشة والأمن الغذائي من خلال رفع الانتاجية في القطاع الزراعي، النواتج المسوقة ومداخيل المزارعين

الطبيعة المتغيّرة للتجارة الزراعية

الرسالة الرئيسية ١ لا تنفك التجارة العالمية بالمنتجات الزراعية تتوسع بسرعة، غير أنّ بنية التجارة ونمطها يختلفان جداً باختلاف السلعة والإقليم. فالمحركات الرئيسية للإنتاج والطلب، بما فيها التجارة والسياسات ذات الصلة، تؤثر في تلك الأنماط بطرق مختلفة، فتنجم عنها تداعيات على الأمن الغذائي قد تكون على جانب كبير من الأهمية.

وقد نمت قيمة التجارة العالمية في المنتجات الغذائية والزراعية بثلاثة أضعاف تقريبا خلال العقد الماضي ويتوقع أن تستمر معدلات النمو في الارتفاع، مع زيادة بعض الأقاليم لصافي الصادرات وأقاليم أخرى لصافي الواردات.

يختلف هيكل التجارة إلى حد كبير باختلاف السلع والأقاليم وسيستمر في التطور. ويسهم تزايد الدخل وعدد السكان ومستوى التمدن في البلدان النامية في إحداث تغييرات في نمط الحياة والوجبات الغذائية، تؤثر في أنماط التدفقات التجارية بين البلدان، وفي تشكيل تلك المبادلات التجارية كذلك. وتتأثر تطورات أخرى في هيكل التجارة العالمية بظهور سلاسل قيمة عالمية، وزيادة المبادلات التجارية داخل الشركة الواحدة، وانتشار العلاقات التجارية الثنائية والإقليمية.

تطور التجارة الصافية في المنتجات الزراعية حسب الإقليم، ٢٠٠٠ – ٢٠٢٤

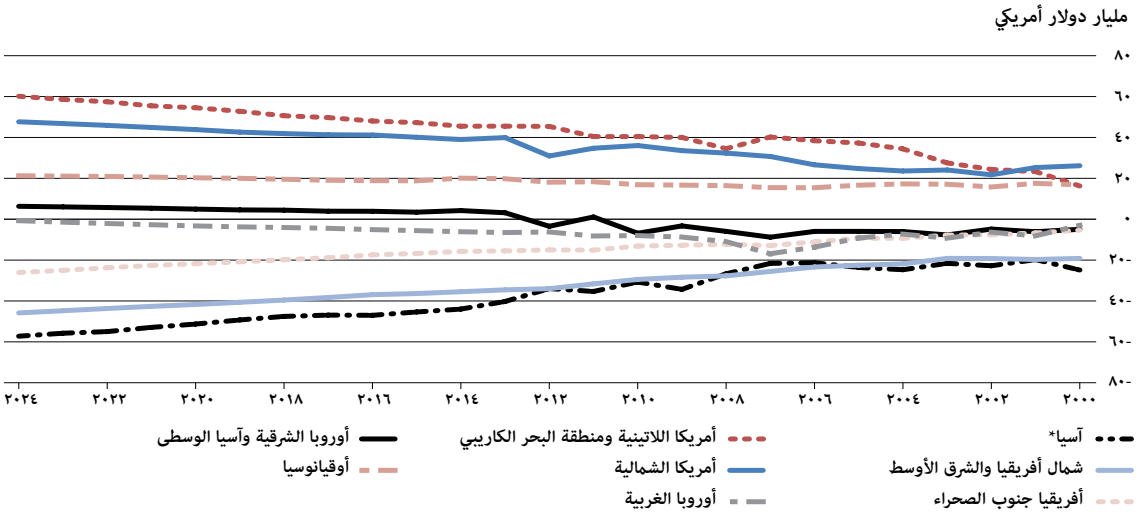

ملاحظات: صافي الصادرات من الحبوب والبذور الزيتية ومحاصيل السكر واللحوم والأسماك ومنتجات الألبان مقيّمة بالأسعار المرجعية الدولية الثابتة لـ ٢٠٠٤- ٢٠٠٦. البيانات اعتباراً من سنة ٢٠١٤ قصاعداً هي إسقاطات.

* تغطي «آسيا» جميع أنحاء آسيا باستثناء آسيا الوسطى وتشمل جنوب شرق آسيا، وجنوب آسيا، وشرق آسيا (بما في ذلك الصين)

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ٢٠١٥. التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للفترة بين ٢٠١٥-٢٠٢٤. باريس ، منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الرسالة الرئيسية ٢ تعتبر زيادة المشاركة في التجارة العالمية جزءاً لا مفر منه في الاستراتيجيات الوطنية للتجارة لدى معظم البلدان. ولكن عملية الانفتاح على التجارة وما يترتب عنها من تبعات، تحتاج إلى إدارة مناسبة إذا ما أريد للتجارة أن تكون في صالح تحسين نتائج الأمن الغذائي.

ويعتبر فهم ديناميات التجارة في المنتجات الزراعية عاملا أساسيا لفهم الآثار المحتملة المترتبة على الأمن الغذائي.

ومع تزايد الواردات الغذائية، أصبحت بلدان عديدة يساورها القلق حيال موثوقية الأسواق العالمية كمصدر لتوفير لأغذية بأسعار ميسورة. وفي حين أن الانفتاح على التجارة يؤدي إلى زيادة توافر الأغذية في البلدان المستوردة وفرض ضغوط باتجاه خفض الأسعار بالنسبة إلى المستهلكين، فإنه يحمل في طياته أيضا مخاطر محتملة. ورغم أن الأسواق العالمية تميل إلى أن تكون أقل تقلبا من الأسواق المحلية، فإن زيادة الاعتماد على الأسواق الدولية يمكن أن يترك البلدان عرضة لإجراءات الشركاء التجاريين ولصدمات الأسواق على المدى القصير، تلك التي تسفر عن تقلص الإمدادات وارتفاع الأسعار بالنسبة إلى المستهلكين، وتلك الناجمة عن الطفرات في الواردات وما يترتب عنها من انخفاضات في أسعار المنتجين على السواء.

التجارة والأمن الغذائي: الروابط بين المفاهيم

الرسالة الرئيسية ٣ تؤثر التجارة في كل بعد من الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي: أي توافر الغذاء وإمكانية الحصول عليه والاستفادة منه واستقرار الإمدادات منه. إن تفاعل التجارة مع هذه الأبعاد معقد ويعتمد على مجموعة منوعة من العوامل الأساسية ما يؤدي إلى اختلافات كبيرة من حيث تجارب البلدان فيكون من الصعب تعميم علاقة محددة عليها جميعاً.

تؤثر التجارة في العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد في نهاية المطاف حالة الأمن الغذائي والتغذية لدى السكان - بما في ذلك النمو والدخل، ومستويات الفقر، وأسعار الأغذية، والميزانيات الحكومية. كما أنها تؤثر في هياكل السوق؛ وتطوير البنية التحتية؛ والإنتاجية وتركيبة الناتج الزراعي؛ وتنوع المنتجات الغذائية وجودتها وسلامتها؛ وتركيبة الوجبات الغذائية. وتؤثر التغييرات التي تحدث في هذه المتغيرات في جميع أبعاد الأمن الغذائي الأربعة بدرجات مختلفة.

تعمل البلدان في مجال التجارة في ظل ظروف مختلفة وعند مستويات مختلفة من التنمية. وتنطوي التجارة على آثار مباشرة بالنسبة إلى الأمن الغذائي لأن الواردات تشكل في معظم البلدان جزءا مهما من إجمالي الإمدادات الغذائية. وبينما يمكن أن يكون للمنافسة في مجال الواردات آثار مدمرة على المنتجين المحليين، فإنها يمكن أن تحفز حدوث تغييرات تعزز الإنتاجية وابتكارات في الإنتاج المحلي وسلاسل الإمداد ذات الصلة. كما يمكن للصادرات أن تساهم في الحد من الفقر إذا حسنت العائدات المتأتية من التصدير دخل السكان ذوي الدخل المنخفض.

التأثيرات الممكنة على المدى القريب والمتوسط والبعيد للتجارة في الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي

	الآثار الإيجابية الممكنة	الآثار السلبية الممكنة
توافر الأغذية	**على المدى القريب** • تحفز التجارة الواردات وتزيد من كمية الغذاء المتاح ومن تنوعه كذلك. **المدى المتوسط إلى البعيد** • يمكن للتخصص الناتج أن يؤدي إلى زيادة إنتاج الأغذية من خلال المكاسب في الكفاءة. • بوسع المنافسة الأكبر من الخارج أن تطلق العنان للتحسينات في الإنتاجية من خلال تحسين الاستثمار والبحوث والتطوير وتداعيات التكنولوجيا.	**المدى المتوسط إلى البعيد** • بالنسبة إلى البلدان المصدرة الصافية للأغذية، الأسعار الأعلى في الأسواق الدولية تحول جزءاً من الإنتاج كان متاحاً في السابق للاستهلاك المحلي، إلى الصادرات، فتخفض على الأرجح توافر الأغذية الأساسية على الصعيد المحلي. • بالنسبة إلى البلدان المستوردة الصافية للأغذية، قد يميل المنتجون المحليون غير القادرين على منافسة الواردات على الأرجح إلى خفض إنتاجهم ما سيقلل من الإمدادات المحلية والتخلي عن آثار مضاعفة مهمة للأنشطة الزراعية في الاقتصادات الريفية.
الحصول على الغذاء	**على المدى القريب** • بالنسبة إلى البلدان المستوردة الصافية للأغذية، تتراجع أسعار الأغذية عادة حين تخف الحماية على الحدود. • ومن الأرجح لأسعار الأغذية المستوردة وأسعار المدخلات أن تتراجع. **المدى المتوسط إلى البعيد** • في القطاعات التنافسية، من الأرجح أن ترتفع المداخيل نتيجة وصول أكبر للصادرات إلى الأسواق. • ومنافع توسيع التجارة على مستوى الاقتصاد الكلي، من قبيل نمو التصدير والتدفق الوارد للاستثمار المباشر الأجنبي، تدعم النمو وارتفاع معدلات العمالة اللذين يحفزان بدورهما المداخيل.	**على المدى القريب** • بالنسبة إلى البلدان المصدرة الصافية للأغذية، قد ترتفع الأسعار المحلية للمنتجات القابلة للتصدير. **المدى المتوسط إلى البعيد** • العمالة والمداخيل في منافسة حساسة مع الواردات؛ قد تتراجع القطاعات مع انتقال بعض المنتجين إلى خارج الزراعة. • قد يحصل توزيع غير متساو للمكاسب من خلال تطورات محدودة في محاصيل التصدير على حساب الإنتاج العريض القاعدة لأصحاب الحيازات الصغيرة للمحاصيل الغذائية.
الاستفادة من الغذاء	**على المدى القريب** • بوسع زيادة تنوع الأغذية المتوافرة بفضل الاستيراد أن تعزز نظاماً غذائياً أكثر اتزاناً وترضي الأذواق والتفضيلات المختلفة. **المدى المتوسط إلى البعيد** • قد تتحسن سلامة الأغذية وجودتها في حال كانت للمصدرين نظم رقابة وطنية أكثر تقدماً أو في حال طبقت المعايير الدولية بشكل أكثر صرامة.	**على المدى القريب** • كثيراً ما يرتبط الاتكال الأكبر على الأغذية المستوردة بزيادة استهلاك أغذية أرخص ثمناً وأكثر تجهيزاً تكون عالية السعرات الحرارية وقليلة القيمة التغذوية. **المدى المتوسط إلى البعيد** • من شأن منح الأولوية إلى السلع المصدرة أن يحول الأراضي والموارد عن الأغذية التقليدية والأصيلة التي تكون أفضل عادة من وجهة النظر التغذوية.
استقرار الإمدادات	**على المدى القريب** • تخفف الواردات من التأثير الموسمي على توافر الأغذية وأسعارها بالنسبة إلى المستهلكين. • وتخفف الواردات من احتمال حصول قصور في الإمداد ناتج عن مخاطر الإنتاج المحلية **المدى المتوسط إلى البعيد** • أسواق سطحية بدلاً من أسواق عميقة: الأسواق العالمية أقل عرضة للصدمات الناتجة عن السياسات أو المناخ.	**على المدى القريب** • من شأن قطع الالتزامات بخصوص السياسات التجارية أن يضيف الحيز السياساتي الرامي إلى التعاطي مع صدمات الأسواق قصيرة الأجل. • ضعف المصدرين إزاء التغييرات في السياسات التجارية، كحظر التصدير. **المدى المتوسط إلى البعيد** • القطاعات في المراحل الأولى من التنمية قد تكون أكثر حساسية لصدمات الأسعار و/أو الارتفاعات الحادة في الاستيراد.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

منظمة الأغذية والزراعة/امي فيتال

تأثر التجارة في الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي: توافر الغذاء وإمكانية الحصول عليه والاستفادة منه واستقرار الإمدادات منه.
بائع الخضر والفواكه في أحد أسواق مدينة القاهرة، مصر

الرسالة الرئيسية ٤ تتأثر العلاقة بين مستوى المشاركة في التجارة وبين الأمن الغذائي بطريقة عمل أسواق الأغذية وبقدرة المنتجين واستعدادهم إلى الاستجابة للمحفزات المتغيرة التي يمكن للتجارة أن تأتي بها وللناحية الجغرافية لانعدام الأمن الغذائي. كل من تلك الجوانب يجب مراعاته لدى صياغة التدخلات السياساتية في مجال التجارة.

تؤثر قضايا المنافسة في الزراعة على القدرة الشرائية للفقراء ومستوى الإنتاج الزراعي من خلال تأثيرها في الأسعار ونقل الأسعار؛ وتوافر المدخلات؛ وحجم الإنتاج؛ ومستوى الاستثمار في البنية التحتية الريفية. وإن حجم الإنتاج، وهيكل سلاسل القيمة، والتنظيم الحكومي وحواجز الدخول في قنوات التسويق، وأنشطة المؤسسات التجارية شبه الحكومية أو الحكومية، كلّها عوامل تضطلع بدور. كما أن مدى قدرة المزارعين الأسريين من أصحاب الحيازات الصغيرة على المشاركة في الأسواق يُعد أيضا عاملا بالغ الأهمية لتحقيق الأمن الغذائي.

وقد استفاد العديد من المستهلكين من انخفاض التكاليف ومن مجموعة أكبر من المنتجات الناتجة عن ظهور سلاسل إمداد أسواق تجارية ذات قدرة تنافسية عالية. إلا أن المنتجين يواجهون ضغوطا متزايدة لتوفير سلع ذات جودة أعلى بأسعار أقل، كما أن الاستثمارات والتعديلات التنظيمية اللازمة قد تشكل تحديا للعديد من صغار المزارعين وشركات التصنيع.

ويمكن للتجارة أن تؤثر أيضا في الهياكل الزراعية من خلال إنشاء الأسواق وتحويلها وتدميرها. وتتعرض التجارة المفتوحة لبعض الانتقادات التي تتعلق بالآثار السلبية المحتملة لتحرير الأسواق على الهيكل الزراعي، مثل توسيع نطاق المزارع الأكبر والمصنعة بصورة أكثر، مما يؤدي إلى التقليل من الفرص المنتجة والمدرة للدخل بالنسبة إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وزيادة الميزة التنافسية للشركات الكبيرة. وعند تقييم هذه القضايا، يجب الإقرار بأن الهياكل الزراعية هي أكثر تعقيدا من الانقسام بين الزراعة الصناعية والمزارع الأسرية.

السياسة التجارية والسياسات ذات العلاقة بالتجارة الداعمة للأمن الغذائي

الرسالة الرئيسية ٥ تتناول التجارة وما يتصل بها من أهداف سياساتية أبعاداً مختلفة من الأمن الغذائي وهي تختلف عبر البلدان وتتغير على مر الزمن. وتقوم ملاءمة الخيارات السياساتية البديلة في مجال التجارة بنسبة كبيرة على العمليات الأطول أجلاً للتحول الاقتصادي، ودور القطاع الزراعي في تلك العمليات.

ينبغي أن تكون أهداف التدخلات السياساتية ذات أهمية قصوى في تحديد مدى ملاءمتها، وفي إثراء عملية تصميمها. ويجب على واضعي السياسات أن يكونوا مدركين لهذه الأهداف السياساتية المتغيرة، وأن يضعوا الآليات الكفيلة بتعديل السياسات تبعا لذلك.

ويمكن للتفكير من حيث الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي أن يساعد في التفريق بين السياقات القطرية. فعلى سبيل المثال، يمكن لتوزيع السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ومكان وجودهم التأثير في التوازن بين الأهداف السياساتية التي تركز على زيادة الإنتاج والدخل في الريف، وتلك التي تركز على تأمين أغذية بأسعار أرخص لسكان المدن. كما أن مستوى التنمية الاقتصادية لبلد ما مسألة مهمة. ففي البلدان التي تكون فيها القطاعات الزراعية غير متطورة بما فيه الكفاية، من المحتمل أن تكون أهداف تعزيز الإنتاجية أكثر أهمية في البداية بسبب الآثار المضاعفة الكبيرة التي تحدث من خلال زيادة الإنتاجية الزراعية. ومع تطور الاقتصاد واتساع الفجوة بين الدخل في المناطق الحضرية والريفية، يميل دعم الدخل إلى أن يصبح هدفا أكثر أهمية. وفي الاقتصادات الأكثر نضجا، تتجاوز أهداف التجارة والسياسات ذات الصلة الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي.

ينبغي عدم الاستعانة بالتصورات القائلة بأن بعض الأدوات السياسية المستخدمة حاليا في البلدان المتقدمة أثارت مشاكل، كحجة رئيسية لعدم استخدامها في بلدان أخرى ذات قطاعات تبلغ مستويات مختلفة من التنمية ولها أهداف سياساتية مختلفة.

مراحل التحول الزراعي

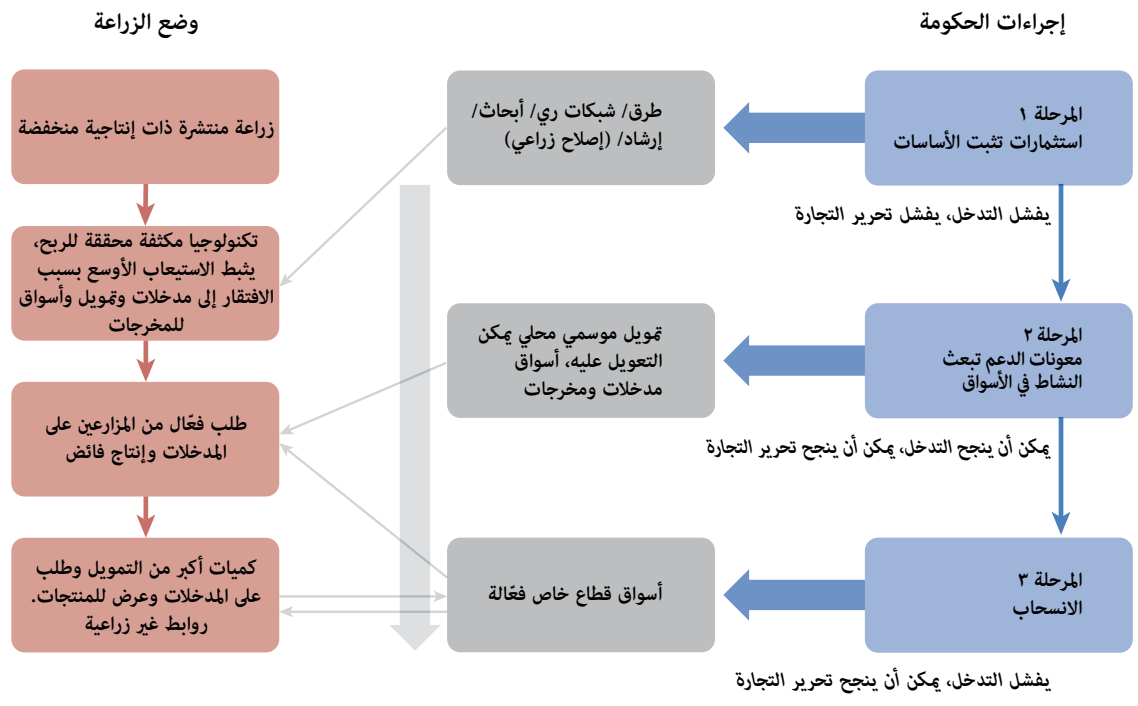

المصدر: مقتبس من A. Dorward, J. Kydd, J.A. Morrison and I. Urey ٢٠٠٤. A policy agenda for pro-poor agricultural growth. *World Development*، ٣٢(١):٧٣-٨٩ , الشكل ١.

الرسالة الرئيسية ٦ تعتبر حالات الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية مهمة نظراً إلى آثارها السلبية المحتملة في الأمن الغذائي. ومن الممكن للتقلبات الجيوسياسية والمناخية، فضلاً عن استجابات الحكومات أن تفاقم تلك الأزمات في المستقبل، ما يزيد من احتمال عرقلة التدفقات التجارية. ويجب مراعاة احتمال حصول ارتفاع مفاجئ في الأسعار، حتى ولو كان عرضياً، في القرارات الأبعد أجلاً التي تتعلق بإدارة التجارة بالمنتجات الغذائية والزراعية.

ويجب على أهداف صانعي السياسات النظر في كل من الإدارة القصيرة الأجل للتجارة والأسواق، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الأطول. وتختلف السياسات الرامية إلى معالجة شواغل الأمن الغذائي القصيرة الأجل والمؤقتة عن تلك الهادفة إلى تعزيز زيادة الإنتاجية الزراعية المستدامة اللازمة للحد من انعدام الأمن الغذائي على المدى الأطول، وقد لا تكون مكمّلة لبعضها البعض. وتكتسي الموازنة بين الأهداف القصيرة والطويلة الأجل أهمية كبيرة نظرا إلى أنها يمكن أن تنطوي على تبعات متضاربة بالنسبة إلى الأمن الغذائي.

وفي سياق الأمن الغذائي، غالبا ما يتركز الاهتمام على استخدام السياسات التجارية لتحقيق أهداف قصيرة الأجل، مثل تلك التي تعالج آثار صدمات السوق والتغيرات الناتجة في التدفقات التجارية والأسعار والتي يواجهها المستهلكون والمنتجون. وإن تجاوز الاعتبارات الثابتة القصيرة الأجل ووضع النقاش في منظور الديناميكيات الطويلة الأجل للتحول الهيكلي في الاقتصادات النامية ينطوي على تبعات مهمة بالنسبة إلى رسم السياسات التجارية المتوافقة مع تحسين الأمن الغذائي واستخدامها.

وعلى المدى الأطول، من المهم استخدام نهج تدريجية لإصلاح السياسات بدلا من اعتماد تغييرات جذرية في السياسات التجارية والسياسات ذات الصلة لضمان الاستقرار في أنواع التدخلات المعتمدة. وينبغي أيضا النظر إلى الإصلاحات التجارية كجزء من مجموعة سياسات أوسع نطاقا تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. كما ينبغي مراعاة الآثار المحتملة للتغيرات في السياسات التجارية لمختلف القطاعات الإنتاجية، بما في ذلك الزراعة، والحيز المالي لتقديم خدمات القطاع العام الحيوية وشبكات الأمان لمعالجة شواغل الأمن الغذائي.

وإن اعتماد نهج عملي يركز على خصوصية السياق سيساعد على ضمان وضع السياسات التجارية لتتناسب والظروف المحددة للزراعة والأمن الغذائي واستراتيجيات مختلف البلدان.

منظمة الأغذية والزراعة/ك. سانتشيز

نساء يقطفن أوراق الشاي في التعاونية الفلاحية باتياغاما بالهضاب العليا الوسطى بالقرب من كاندي، سري لانكا

نحو حوكمة محسنة للتجارة والأمن الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة/جوليو نابوليتانو

روما، المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة – الاجتماع الوزاري لعام ٢٠١٤ حول الحوكمة وأسواق السلع الدولية

الرسالة الرئيسية ٧ يمكن أن تفصّل شواغل التجارة والأمن الغذائي بصورة أفضل في نظام التجارة متعدد الأطراف من خلال إدخال تحسينات على اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة. ولكن يجب تحقيق التوازن المناسب ما بين منافع العمل الجماعي التي تتحقق من خلال التخصصات المعنية باستخدام السياسات التجارية، وبين الحيز السياساتي الذي تحتاج البلدان النامية إليه، علماً أن تحديد ذلك الحيز يجب أن يستند إلى الاحتياجات المحددة على المستوى القطري.

يتيح اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة الأساس لتحسين التعبير عن شواغل التجارة والأمن الغذائي في حوكمة النظام التجاري المتعدد الأطراف. ولكن في حين يجادل البعض أن هذا الاتفاق يزود البلدان النامية بحيز كاف خاص بالسياسات لمعالجة قضايا الأمن الغذائي، فإن تدابير الحيز الخاص بالسياسات نادرا ما تميّز بين الحيز المتوافر والحيز ذي الصلة بالبلد المعني.

ويتردد صدى النقاش بشأن إيجاد توازن بين ضمان ألا تكون البلدان مقيّدة في استخدامها للسياسات في إطار سعيها إلى معالجة شواغل الأمن الغذائي الوطنية وفي الوقت ذاته «ألا تلحق الضرر» ببلدان ثالثة، مع الحوار الجاري بشأن «العالمية والاختلاف» في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وهذا يقر بأن تحقيق الأهداف المشتركة رهين بالنظر في القدرات والحقائق المتباينة والتقدم الإنمائي المتباين لمختلف البلدان.

الرسالة الرئيسية ٨ من شأن تحويل الاهتمام عن حسنات وسيئات السياسات المحددة إلى معالجة نقاط الضعف في عمليات حوكمة الزراعة وصناعة القرارات التجارية، أن يحسن من تحديد الحيز السياساتي المطلوب، واستخدامه الملائم. يتطلب تعزيز تلك العمليات بناء التآزر من أجل زيادة تناسق السياسات الخاصة بالأمن الغذائي وتمكين الحكومات من التوفيق بين الأولويات في تصميم السياسات التجارية وتحسين امتثالها للأطر التجارية الإقليمية والعالمية.

حوكمة عمليات تخطيط الزراعة والتجارة في البلدان الأفريقية الأقل نمواً

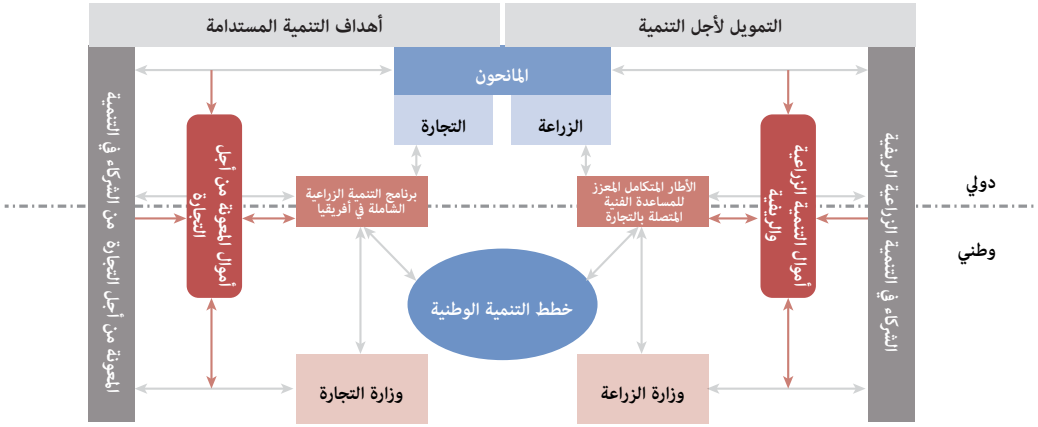

المصدر: مقتبس من E. Canigiani and S. Bingi. ٢٠١٣. Connecting food value chains in Africa. *GREAT Insights*, 2(5). July-August 2013. ماستريخت، هولندا، European Centre for Development Policy Management.

وستساعد معالجة مواطن الضعف في حوكمة «العمليات» التي توجه مناقشة السياسات وعملية اتخاذ القرارات في مجالي التجارة والزراعة على التوفيق بين وجهات النظر والأهداف والمقايضات المتعددة. وقد عانت حوكمة التجارة والأمن الغذائي من ضعف الروابط بين هذه العمليات على جميع المستويات. وأدت مواطن الضعف هذه إلى تفاقم عدم الاتساق بين الأولويات والنهج المتصلة بالتجارة وجعلت من الصعب توفير إطار عالمي لتوجيه العمل على المستوى الوطني. وفي نهاية المطاف، أثر ذلك بالنسبة إلى قدرة البلدان على صياغة السياسات والاستراتيجيات التجارية المتناسقة التي تدعم تحسين الأمن الغذائي.

وخير مثال هو البلدان الأفريقية الأقل نموا. ففي هذه البلدان، توضع الاستراتيجيات المتعلقة بالزراعة والتجارة وخطط الاستثمار عموما في عمليتين منفصلتين، *البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا والإطار المتكامل المعزز*، تنطويان على وزارات مختلفة وأصحاب مصلحة مختلفين وشركاء في التنمية مختلفين ومصادر مختلفة من الدعم المالي.

وأسفرت الروابط غير المحددة بشكل جيد بين هذه العمليات عن استراتيجيات جزئية واستخدام غير كفء للموارد.

وسيؤدي بناء التآزر بين عمليات صنع السياسات المتصلة بالزراعة والتجارة إلى زيادة اتساق السياسات لتحقيق الأمن الغذائي. وسيساعد على التوصل إلى اتفاق بشأن الأهداف والأولويات المشتركة عبر مختلف القطاعات وعلى تحديد مزيج من السياسات ومجموعات من التمويل الأنسب لتحقيقها.

ولذلك ثمة حاجة ماسة إلى تحسين النظر في العمليات المتعلقة بالسياسات والمناقشات ذات الصلة التي تؤثر في التجارة والسياسات التجارية واتفاقات التجارة والتسوية بين الروابط القائمة بين الحيز الخاص بالسياسات، والتحول الهيكلي، وتعبئة الموارد إذا أريد للفرص الكبيرة التي يمكن للتجارة أن تتيحها لتحسين الأمن الغذائي أن تتحقق

I5129A/1/11.15

تقرير حالة الأسواق الزراعية الذي ينشر كل سنتين، يستعرض حالة الأسواق الزراعية بطريقة موضوعية ومفهومة لصانعي السياسات، مراقبي حالة أسواق السلع والخبراء المهتمّين بتطور حالة أسواق السلع الزراعية وآثارها على بلدان لديها مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية. والهدف من ذلك هو رفع مستوى الإدراك حول الأثر المحتمل لهذه التنمية على سبل المعيشة والأمن الغذائي للأفراد في شتى أرجاء المعمورة، وكذا على اقتصادات البلدان التي تعتمد على السلع المصدّرة كجزء مهم من عائدات الصادرات أو على استيرادها لحصة كبيرة من امداداتها الغذائية.

لقراءة التقرير بأكمله أدخل على الموقع: http://www.fao.org/3/a-i5090a.pdf